

٣٦٤

٢٨٩١١

هذا الكتاب

وقفه على أهل العلم بالانتماء

كتاب من الفقه الحديث

للشيخ الامام العالم العلامة العمدة

القضائفة محمد بن علي بن زمان

ولي الدين الحرا في الشافعي ادام الله

لعمركم سعادتكم الزاهرة وحسنكم

معكم في الدنيا والاخرة وشهد

به اركان الدين واطال الله

بقا علومه لنفع المسلمين

بجاه محمد وآله امين

وصلى الله على سيدنا

محمد وآله

امين

هذا الكتاب
البراسة
محمد بن
ابن الشيخ
البيضاوي
الشافعي

تمت هذا

الكتاب

فتم

٢٥



باسم الرحمن الرحيم ونسبني

يقول راجي ربه المتقدي
من بعد حمد الله ذي الاله
ثم صلاة وسلام على
هذه المقاصد المهمة
نظمها تبصرة للتشدي
لخصت فيها ابن الصلاح الحقة
لحنت كما لفعل والضمير
كفاد او اطلعت لنظ السعيا
وان يكن لاثنين عواك زما
وانما ارجوا في اموري كلما

اقتسام الحديث

وانزل هذا الشأن سمي النبي
فالاول المنفصل الاستاد
عن منزله غير ما شدد وزد
وبالصحيح والضعيف قصد
لنمسا كما عن حكيم على سند
خاص به فوم ففيل كما لك
مولاه واخر حيث عن يمينه
وجزم ابن حنبل بالناسري

عن ابن حنبل

وقيل عن ابن حنبل

ونيل زين العابدين عن ابيه
او قاتن سيرين عن الشكالي
التحفي عن ابن قيس علفه

اصح كتب الحديث

اول من صنف في الصحيح
وسلم بعد وبعث الفربيع
ولما لعاة ولكن فثكنا
ورد لكن قال يحيى الكبر
وفيمافيه لقول الجعفي
وعله اراد بالشكر ا ر
ازجعة الا لاف والمكدر

الاصح ما زاد على الصحيحين

وخذ زادة الصحيح اقتص
بجميعه عوا من حبان الزكي
على سنايل وقال ما انفرد
بيلة واحق ان يحكم بهما

المستخرج باث

واستخرجوا على الصحيح كاي
عزوك الفاظ المنقول لهما

عن حذيفة وابن شهاب عن عبد الله
عنه او الاعمش عن ذي الشان
عن ابن مسعود ولم عن عمه

اصح كتب الحديث

محمد وحض بالثر حجة
اي على فصولا ذا الوتبع
عند ابن الاخرم منه تدفعا
لم يفت الحسة الا الشرر
احفظ عشر الف الف
لها وموقوف وفي البخاري
وقوف فلا ترة الوفاة كروا

الاصح ما زاد على الصحيحين

صحة او من امره تصف عصف
وابن خزيمة وكالمستدرر
به فذاك حسن ما لم يرد
يليق والبستي يدالي الحاكما

المستخرج باث

عوانه وحوه واجتنب
اذ خالفت لنظا ومعنى رعا

عن ابن حنبل

عن ابن حنبل

وما يزيد فادما بصحة فهو مع العلوي فاديه
والاصل يعني اليه في وعاء وليست اذ زاد الحميدي

وارفع الصحيح من ههنا في البخاري فسلم في
سقط ما حوى شرط الجوفي فسلم بشرط غير يكتفي
وعنده الصحيح ليس يمكن في عصرنا وقال يحيى ممكن

وانقطع بصحة ما قد استند كذا له وقيل طبا ولدي
تحقيقهم قد عراه التوري وفي الصحيح بعض شي قد روي
مصنف واما لا يستند شي فان حرم فصح اوورد

ان موصافا ولكن ثبت حرمه بصحة الاصل له كذا في
وان يكن اول الاستاد حرمه مع صيغة الحزم فليست غوف
ولو الى اخره اما لا يدرى في صحيحه عز اقبال فتكدي
عنقته خبر المعاز في لا تصح لان حرم الخالف

نقل الحديث من الكتب العتمدة في
واحد من مزياب لعل واختصاص حيث ساعد خيل
عزضه على اصول بشرط وقال يحيى النووي اصل فقط
قلت ولا غير امتناع نقل سوى مرويه اجماع

القسم الثاني المسألة ٣ وليس

الاصح

والحرام وقد عرجا وقد اشهر من رجاله بذاك حد
حد وقال الترمذي ما سلم من الشذوذ مع راواهم

بليد واما في قوله او رد قلت وقد حش بعض ما ألفه
وقيل ما ضعف في صحيحه وفيه وما يكمل ذلك حصل
وقال بان في بائعان النظر ان له فيمن كل قد ذكر

فمن او اذ كونه ما عكس ولا يترك او شذوذ شيلا
والفقه اهلهم تشيخه والعلماء كل منهم يعني به
وهو باقسام الصحيح لمحق حجة وان لم لا يكتف

ان فان قيل يفتد بالصحيح رواة ليسوا بحفظ بحير
وان كان كذب او شذوا او قوي الضعف فلم يجز ذا
الامر المرسل حيث استند او رسلوا كما يحيى اعتضدا

وليس المشهور بالعدالة والصدق راوية اذا اتى له
طرق اخرى بخلاف الطرق صحته كمن لو ان اشق
اذنا بنو احمد بن عسري عليه قاتل الصحيح بحري

قال ومن مطيع للحسن جمع اليه او وداى في السن
فانه قال ذكر في صحيحه ما صح او قارب او تحكيه
وما يد ومن شذوذ قلته وحيث لا نصالح خرجته
قايه ولم يصح وسلك عليه عنده له الحسن ثبت

الاصح

وابن شديد قال وهو متجه
 وللإمام المعري إمتسا
 حيث يقول في الصفة لا
 فأحتاج أن ينزل في الإسناد
 ونحوه وإن يكن ذلك السبق
 ملائقي على كتاب منسليم
 والمعوي إذ كنتم المصاحبا
 أن الحسان ما روي في السنن
 كان أبو داود أقوى وأجود
 في الباب غيره فذلك غشدة
 والتسليخ يخرج من الجمع
 ومن عليها أطلق الصريح
 ودون في رتبة ما حصل
 كسند الطبرسي وأخذ
 والخبر للإسناد بالصفة أو
 وأقبل أن أطلق من يعينه
 واستشكل الحسن مع الصفة
 به الضعيف أو يرد ما يخلف
 ولا في العج في الاقتصار

في الضعيف

في الضعيف

وإن يكن

وأبو بكر صحيح ليس بالحق كل صحيح حسن لا يعكس
 وأورد ما صح من أفراد حيث أشترطنا غير ما لإسناد

القسم الثالث الضعيف

أما الضعيف فهو ما يبلغ
 فقا قد شرط قبول قسم
 وأثنى قسم غيره وضموا
 سواء ما قبلت وهكذا
 قسم سواء لم زد غير الذي
 وعدة الشيء فيما أوعى
 للضعيف وأربعين نوعا

المرفوع

ومن مرفوعا مضافا للشيء
 ومن يما يله يذو الإرسال
 فمذعي بذلك قال فيقال

المستند

والمستند المرفوع ما قد روي
 والثالث الرقع مع الوصل معا
 شرطه الحاكم فيه قطعا

المتصل والموصول

وإن قيل يستند منقول لا
 سواء الموقوف والمرفوع
 الموقوف

الموقوف

ومن بالموقوف ما فسرته
 لصاحب وصلت أو قطعت

في الضعيف

في الضعيف

في الضعيف

في الضعيف

في الضعيف

في الضعيف

الاعتبار ستر الحديث من شاركت را وغيره فيما حجل
 عن شجرة فان يكن شجرة من ثمرها
 شجرة من شجرة تفوق ذلك وقد يسمى سترها اذا
 سترها في الشجرة وما خلا عن كل امصار
 مثاله لو اخذوا اياما منها فلفظة الذي باع ما فيهما
 عن عمر والامر عينة وقد توضع عمر وفي الدايغ فاعتقد
 ثم وجدنا انما احساب فكانت فيه شجرة في الباب

زيادات الشفقات

واقبل زيادات الشفقات من اهل
 وقيل لا وقيل لا منهم وقد
 دون الشفقات في كتابه
 اول ما خالف ما قبله وادعى
 او خالف الاطلاق نحو جعلت
 والتشافي واحد احيى اذا
 لكن في الارسال جرحا فقصي
 هذا افنوك الوصل اذ فيه وفي
 الاشراد

الفردي تسام فرود مظلمة
 والفردي بالنسبة ما قبله
 وحكمه عند الشدة ودسقا
 شقة اوله ذكركم
 او عن

لا بد من ان يكون
 في باب ما قبله

او عن فلان نحو قول الشاعر
 لم يروه لغة الا صخرة
 فان يريدوا واحدا من الهما
 وليس في افراد النسيبة
 لكونه اقيد ذلك بالنسبة
 لم يروه عن بكر الا وابل
 لم يرو هذا غير ابل البصرة
 يجوز ان جعله من اولها
 ضعف لهما من هذه النسيبة
 لحكمه تقرب مما اطلقه

المعكول

وتم ما قبله مشمول
 واما عبارة عن امساكك
 تدرك بالخلد والنقد
 جبهه ما الى الاطلاع على
 او وقف ما يرفع او من دخل
 طرنا مضى او وقف فاحجما
 ويحيى ما في السند
 او وقف فروع وقد اقدم
 بوم يفي ان عبيد الله لا
 وعلة المتن كفي البسملة
 وضع انما يقول لا
 ولا التعليل بالارسال
 وقد يملكون بكل فتح
 مللا ولا تقبل مغلول
 فيها عوض وحفا اشرك
 مع قرأين تضم ما ستر
 لتضوي ارسال لما قد وصل
 في غيره او ولم وامر حصل
 مع كونه ظاهرة ان سلا
 تغدح في المتن بقطع سند
 كالتيقن بالخيار صرحوا

٣٠٠

عمر بعد الله حين تفرق
 اذن راو ونفيها فتملك
 احفظ نسبا فيه حيث سئل
 للوصل ان يقول على اتصال
 فيق ونغلة ونوع جرح

لا بد من ان يكون
 في باب ما قبله

وَمِنْهُمْ مَنْ يَطْلُقُ اسْمَ الْعِيَالَةِ
 يَقُولُ مَمْلُوكٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي
 وَالشَّيْءُ سَمِيَ التَّرْمِذِيُّ عَمَلَهُ
 قُلْتُ يَرُدُّ فِي عَمَلٍ فَأَجَبْتُهُ
 الْمَطْلُوبُ رُبَّ فِي عَمَلٍ الْحَدِيثِ عَمَلُهُ
 مِصْطَوَّبُ الْحَدِيثِ مَا فَدَوْرًا
 فِي مَتْنٍ أَوْ فِي سِدِّيقٍ أَوْ فِي
 تَبَعٍ أَوْ فِي مَتْنٍ أَوْ فِي مِصْطَوَّبٍ
 كَالْحَقِّ لِلْمَشْرُوعَةِ بِمُحْتَلَفٍ
 الْمَذْرُوحُ ١٢

الْمَذْرُوحُ الْمَقْبُولُ أَعْرَ الْحَبِيرِ
 حَوْلًا أَفَلَتِ التَّهْدِيَّةُ وَصَلُ
 تَلْتُ وَمِنْهُ مَذْرُوحٌ قَبْلَ قَلْبٍ
 وَمِنْهُ مَجْمَعٌ مَالِي كُلِّ طَرَفٍ
 كَوَائِلُ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ
 وَمِنْهُ أَنْ يَذْرُوحَ بَعْضُ مُسْتَدٍ
 حَوْلًا لَا تَأْتِي فِي مَقَامٍ لَا
 مِنْ مَقَامٍ لَا تَحْسَبُوا إِلَهَ جِهَةٍ
 وَمِنْهُ مَنْ عَنِ جَمَاعَةٍ وَرَدَّ
 لِيَجْعَلَ الْكُلَّ بِاسْتِثْنَاءٍ دَكْرٍ
 كَمَا تَرَى فِي الذِّبِّ أَكْثَرَ الْحَبِيرِ
 فَانْهَ

مَنْ يَطْلُقُ اسْمَ الْعِيَالَةِ
 يَقُولُ مَمْلُوكٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي
 وَالشَّيْءُ سَمِيَ التَّرْمِذِيُّ عَمَلَهُ
 قُلْتُ يَرُدُّ فِي عَمَلٍ فَأَجَبْتُهُ

مَنْ يَطْلُقُ اسْمَ الْعِيَالَةِ
 يَقُولُ مَمْلُوكٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي
 وَالشَّيْءُ سَمِيَ التَّرْمِذِيُّ عَمَلَهُ
 قُلْتُ يَرُدُّ فِي عَمَلٍ فَأَجَبْتُهُ

فَانْهَ عَمَلَهُ وَأَصْلُ قَطْعًا
 وَزَادَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ أَمْنُورُ

الموضوع ١٧

سِرَالَهُ
 سِرَالَهُ الصَّغِيرُ الْكَبِيرُ الْمَوْضُوعُ
 وَلَكِنْ كَانَ يُخْتَارُ وَاحِدٌ كَرِهَ
 وَالْأَمْرُ بِالْمَعْنَى فِيهِ إِذْ خَرَجَ
 وَالْأَمْرُ بِالْمَعْنَى فِيهِ إِذْ خَرَجَ
 قَدْ وَصَفُوا مَا جِئْتُ بِهِ فَقَبِلْتُ
 قَبِلْتُ مَا جِئْتُ بِهِ فَقَبِلْتُ
 حَتَّى أَهْلُ عَصْمَةٍ إِذَا رَأَى الْوَرَى
 لَمْ يَكُنْ حَدِيثًا فِي فَصْلٍ الشُّوَرِ
 كَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عُرِفَ
 وَكُلُّ مَنْ أَوْدَعَهُ كِتَابَهُ
 وَجَوْرًا لِلْمَوْضِعِ عَلَى التَّغْيِيبِ
 وَالْوَأْضِعُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَ
 كَلَامَ بَعْضِ الْخَلْقِ فِي الْمُسْتَدِ
 حَوْلَ حَدِيثٍ نَابِتٍ مِنْ لَشْرَتِ
 وَيَعْرِفُ الْوَضْعَ بِالْإِنْخِرَارِ
 يَعْرِفُ بِالْوَضْعِ قُلْتُ اسْتَشْكَلُ

بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَأَبْنُ سَعْدٍ سَنَطَ
 وَعَمَدُ الْأَدْرَاجِ لَهَا حَقْلُورُ

الموضوع ١٧

الَّذِي الْمُخْتَلَفُ لِلْمَوْضُوعِ
 لَوْ كَانَ مَالًا يَبْقَى أَمْرُهُ
 لَطُلُقُ الصَّغِيرِ عَمَلٍ بِالْمَعْنَى
 أَهْلُهُمْ قَوْمٌ لَمْ يَزِدْ نِسْبَتُهُ
 يَمُوتُ رَوَاتُهُمْ وَتَقْلُبُ
 تَمُوتُ أَيْ تَقْدُمُ فَسَادُهَا
 قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ الْغُرَازِ فَانْهَ
 عَنْ أَنْ يَكُونَ نِسْبَتُهُمْ أَسْكَنَ
 رَأَوْهُ بِالْوَضْعِ فَيَكُونُ أَلْفَ
 كَالْوَأْضِعِ حَتَّى يَخْطُو صَوَابَهُ
 قَوْمٌ أَيْنَ كَوْنِهِمْ وَفِي التَّرْمِزِ
 مِنْ عِنْدِ لَحْمِهِ وَبَعْضُ وَضْعٍ
 وَمِنْهُ لَوْحٌ وَضَعَهُ لِيَقْصِدَ
 صَلَاتَهُ الْحَدِيثَ وَمَلَّطَ سُرَّتَ
 تَقُولُ مِنْ لَحْمِهِ وَرَبِّمَا
 النَّبِيِّ الْقَطْعُ بِالْوَضْعِ عَلَى

مَنْ يَطْلُقُ اسْمَ الْعِيَالَةِ
 يَقُولُ مَمْلُوكٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي
 وَالشَّيْءُ سَمِيَ التَّرْمِذِيُّ عَمَلَهُ
 قُلْتُ يَرُدُّ فِي عَمَلٍ فَأَجَبْتُهُ

مَنْ يَطْلُقُ اسْمَ الْعِيَالَةِ
 يَقُولُ مَمْلُوكٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي
 وَالشَّيْءُ سَمِيَ التَّرْمِذِيُّ عَمَلَهُ
 قُلْتُ يَرُدُّ فِي عَمَلٍ فَأَجَبْتُهُ

مَنْ يَطْلُقُ اسْمَ الْعِيَالَةِ
 يَقُولُ مَمْلُوكٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي
 وَالشَّيْءُ سَمِيَ التَّرْمِذِيُّ عَمَلَهُ
 قُلْتُ يَرُدُّ فِي عَمَلٍ فَأَجَبْتُهُ

مَنْ يَطْلُقُ اسْمَ الْعِيَالَةِ
 يَقُولُ مَمْلُوكٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي
 وَالشَّيْءُ سَمِيَ التَّرْمِذِيُّ عَمَلَهُ
 قُلْتُ يَرُدُّ فِي عَمَلٍ فَأَجَبْتُهُ

مَنْ يَطْلُقُ اسْمَ الْعِيَالَةِ
 يَقُولُ مَمْلُوكٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي
 وَالشَّيْءُ سَمِيَ التَّرْمِذِيُّ عَمَلَهُ
 قُلْتُ يَرُدُّ فِي عَمَلٍ فَأَجَبْتُهُ

المنقول

ما اعتزوا الواضع اذا قد يذب بلى تركه وعنه نصير
المفلوب ٧

وتمتوا المقلوب قسمين الى
لواحد نظيره في ترك عبا
ومنه قلب سند لمسن
في مائة لما انا بعنه اذ
وقلبنا لم يقصد الرواة
حدثه في مجلس الساجي
وظنه عن ثابت جريز

تدريبات ٨

وان تجد متنا صعبا السند
ولا تضعف مطلقا
يسد جردا بل تعقب
بيان في ضعفه فان اطلقه
وان ترد نقلا لواه اوكا
فان يخرق ليس يروي واخر
وسهلوا في غير موضع روي
بيانه في الجمع والعقاب
معرفة من تقبل والية ومن سدد ٤٩

الجمع

أجمع جمهور أئمة الأثر
بان يكون صابغا معدا لا
يحفظ ان حدثت خطا يروي
يعلم في اللفظ من حاله
بان يكون مسبقا اذ اعتدل
من نسق واخرى مروية
وصحح السامع بواحد
وصحح استغناء في الشهادة
ولان عند الرجل من عني
فانه عدل يقول للمضطرب
ويروا في حاله القسبط
وصححو قبول تعدل بلا
ولم يروا قبول خرج عنهم
استغناء الجمع فلم يندح كما
مدا الذي عليه حفاظ الأثر
فان ينقل قل بيان في خرج
والموا فاشبه قد اجاب
حق بين بحثه بقوله
ففي البخاري اختجا عكرمة

والفقه في قولنا في الخبر
اي يقطع ولم يكن مفعلا
كتابة ان كان منه يروي
ان يروى بالمعنى وفي المعادلة
قد بلغ الحكم سليم العمل
زكاة عدلان بعدل مؤمن
جرحا واعتدلا خلافا لقاله
تركه كما في الجمع السامع
محملة العلم ولم يوصف
محمل مد العلم للزجور السامع
نصا بيا وادرا فخطي
ذكر لاسباب له ان يفتلا
لغلب في أسايه ورعا
فسره شعبه بالركض فدا
كسحي الضمخ مع اهل النظر
لدا اذا قالوا المثل لم يصح
ان يحجج الوقت لدا استراة
لموا لولا الضمخ فخر جواله
مع ابن مروق وغير ترجمه

وأخبر مسلم بن قيس قد مضى
 قلت وقد قال أبو المعالي
 وابن الخطيب الحق أن علمنا
 وقد مضى المرح وقيل أن علمنا
 وبهم التقدير ليس يكسفي
 وقيل إلى خوان بقا الله
 جميع أشتياحي لعماد لولم
 ونقص من حق لم يرد
 ولم يرد وأفتاه أو عملة
 وليس بقدر ولا على الصحيح
 واختلفوا بل قيل المجهول
 مجهول عين من له رأو فقط
 مجهول حال باطن وظاهر
 والثالث المجهول للعدالة
 حجة في الحكيم بعض من منع
 به وقال الشيخ إن العمل
 في كثير من الحديث أشتربت
 في باطن الامر ونقص من
 والخلف في مستند ما كسرا

في قوله
 في قوله

وإذا لم يستعمل الدنيا
 لشافعي إذ يقول أقبل
 والأكثر من ورأه الأعلا
 فيما جتان أشتافا وروا
 ولهم في الأوامر أحدا
 أي الحديث لم تعد نقبله
 وأقلو الكون وزاد من
 وليس كالشاهد والسماع
 بكذب في غير أساطير ما
 وفي روى عن ثقة كذا
 لا يثبتون بقول شيخه فتد
 وإن يروى بلا أدرك أو
 للملك لا كعند المقطم
 لقصة السامد واليهما
 عنه فكان بعد عن ربيعة
 والشافعي أي عبد الحكم
 ومن رواه بجره لم يقبل
 وهو سنية آخرة القرآن
 لكن أبو النعمان القليل أخذ

نصرة قد صيرت له
 من غير حقايقه ما نقلوا
 ردوا دعائهم فغوا ونفلا
 عن أجل بدعي التفت ما وعوا
 بأن الكون تعذر
 وإن جئت والنصير في مثله
 ضعف نقلا لم يقو بعدان
 أبو الطاهر في الثاني
 له من الحديث قد لفت ما
 فقد نقارضا ولكن كذبه
 كذبه الآخر وأرد ما جحد
 ما يقضي شيئا فقد إذا
 وعلى الإشطار عن بعضهم
 نسبه سبيل الذي أخذ
 عن نفسه يزويم لويضه
 يروي عن أبي بن الحنف النائم
 الساق والرازي وابن حنبل
 تخوم من رواة الإنسان
 وغيره نوحا فإن نعد

في قوله
 في قوله

شغل لايه الكسب اجزل فاقا
 ورددو وسما ليل الحمل
 او كمل التلقين او قد وصفا
 بكثرة الشبه وما خد من
 بنيه غلطه فكار جع
 كذا الحمدي مع ان جيل
 كالك وفيه تفرق ادا
 واعرضوا في بيده الله نور
 لعرضه بل التلقيا بالعاقل
 للتسوطا امرا وفي السوطان
 واتم بدي واصل وافي
 لخواه ان الشبه في قوله قد

مراتب التعديل ٣١
 والخبر والتعديا فندبه
 والتعديا فندبه ورددت
 فانفع التعديا فندبه
 ثم بنيه لغة او تبت او
 الحفظ او ضبط العذر وجيل
 يد الك ما موافقا خيرا ولسلي

الصدق

الصدق ما هو ولا شيخ وسط
 وصالح الحديث او مقاربه
 صويلج صدقون ان شاء الله
 وان يعين قال ان اقول لا
 ان اقول مدي احاب من سال
 كان صدوقا خيرا ما موننا
 وربما وصف ذاك الصدوق

مراتب الصدق ١١

واسموا الخرج كذا ان يضع
 وبعد ما تهم بالكدب
 وذا ان من زون وفيه نظر
 وليس بالثقة ثم ردا
 واهمرة وهم تظن حوا
 ليس بشي لا يواو شيب
 ظن الحديث او مضطرب
 وبعد ما فيه مقال ضعيف
 ليس يدان بالمئين بالفوي
 للضعيف ما هو فيه ظن ظن
 تكلموا فيه وكل من ذكر

الصدق

منه يصح نقل الحديث او يستحب

وقبلوا من سلم تحملا
ثم روا بعد البلوغ ومنع
باجتنار اهل العلم للضيق
وطلب الحديث في العشرين
وبالذي عليه اهل اللوفية
وفي الثلاثين لا اهل الشام
فكنية بالقطب والسامع
فالمجلس المجهول في الحجة
وهو ابن حسنة وقيل اربعة
بل الضوابط اربعة الخطا
وقيل لابن حنبل فريول
بحوز لابي ذر بن اخطه
وقيل من بين الحار والفرد
قال به الحار وابن المصيري
انقسام النقل واها سماع لفظ الشيخ
اعلى وجوه الاخذ عند المقلد
كما بالاحتفاظ وقيل حد ثلثا
وقدم الخطيب ان تقول
وبعد ما حدثنا حديثي

وسمي ثانيا لفظ شيخنا علم
سمعت او اخبرنا اثنانا
سمعت اذ لا تقبل التأويل
وبعد اذ اخبرنا اخبرني

وهو

وقف سلك ومعه رواتب الاكرام

وهو كثير ويزيد السنه
من لفظ شيخه وبعده سلك
وقوله قال لنا ونحوها
الفالباسنعا لها مذكرة
وبهي على السماع ان يدر الكافي
ان لا يقول ذا غير ما سمع
عمومه عند الخطيب وقصرت
ذلك على الذي بدأ الوصف شانه

الثاني القصة على الشيخ ٢٣

ثم القصة التي نعتها
من حفظ او كتاب او سمعت
اولا ولا اذكره فمسيكة
قلت كذا ان ثقة من سمع
واجمعوا اخذوا وردوا
والخلف فيها من يساوي الاول
عن مالك وصحبه ومفظم
مع البخاري مما يستبان
قد ربحا البرض وعكس اصح
وجود واثبت لمرات او فري
عامتي في اول مقبلة ا

معظمهم غرضنا سواقرانها
والشيخ حافظ لا عرفت
بنفسه اوله فمسيكة
يحفظه مع استماعه قال الشيخ
نقل الخلاف وبه ما عندنا
او دونه او وقفة فنقل
كوفه والمجاز اهل الحكم
وابن ابي ذيب مع الثعنان
وجل اهل الشرق حوة جعفر اسلام
مع وانا اسمع ثم عكس
قراءة عليه حتى منسدا

انشدنا قراءة عليه لا
 ومطلق الحديث والخبر
 والنسب في الغيبة حتى
 وذهب الزهري والقطان
 ومعهما الكوفة والحجاز
 وابن جرير وكذا الاوراعي
 ومسلم وحمل أهل الشريفة
 وقد عزا صاحب الإنصاف
 والاكثريين وهو الذي اشتهر
 وبعض من قال بهذا اعاد
 في كل من قال لا أخبرك
 قلت وذا رأى الذين اشتهروا
 بقصديا ٢٢
 واختلفوا ان امسك الاصغر
 بعض نظار الأصول بطله
 واختاره الشيخ فان لم ينعقد
 واختلفوا ان امسك الشيخ ولم
 وهو الصحيح ثابتا وقد منع
 به ابو الفرج سليم الرازي
 لكن من بعضه قد حلا
 منعه احمد ذو المقداد
 واللبار ابو العباس
 ومالك وكعدة شفيان
 مع البخاري في الجواز
 مع ابن قسب والامام القاسم
 قد جوزوا خبرنا للمفسر
 للنسائي من ما خلاص
 مصطلحا لاهله أهل الأثر
 قراءة الصحيح حتى عادا
 ان كان قال اول احدك
 اعاده الاسناد وهو عظم

كذا ابو انصير وقال يعمل
 والحكم اختار الذي قد عمده
 حديث في اللفظ خيرا فردد
 والعرض ان سمع قول اخبرنا
 ونحوه عن ابن وهب وروي
 والشدة في الاصل كان وقد
 محمل لكن روى القطان
 في شيخه ما قال والوحدة قد
 وقال احدا تنفع لفظا ورد
 ومنع الإبدال فيما صنف
 بأنه شوي فيه ما جرى
 بأن ذا فيما روى ذكر الطلب
 واختلفوا في صحة السماع
 الإسماعيلي مع الحرقي
 لا نروى حديثا وخبرنا قبل
 واللبار ليكلاهما كنت
 بأن خبرنا ان بعض
 كما هو اللذان قطي حيث عده
 وذاك يجري في الكلام اذا

به والفاظ الإدا الأوت
 عليه أكثر الشيوخ في الإدا
 وأصح صيغة إذا تعدد
 أو قال في الخبر في استحيانا
 وليس بالوجب لكن روي
 أو مع سوية فاعنيان والوحدة
 الجمع فيها أو يوم الإنسان
 اختار في ذا البيهقي في عمده
 للشيخ في أدائه ولا تعدد
 الشيخ لكن حيث روى عرف
 في النقل بالمعنى ومع ذلك
 باللفظ لا ما وضعوا في الكتب
 من تأنيده فقال باهتساع
 وابن عدي وعن القسبي
 حضرت والرازي وهو الخطأ
 وجوز الخصال والشيخ ثابت
 حيث فهم وضع أو لا يعمل
 إملا اسماعيل عدا وسرد
 منهم حتى في البصر كذا
 أي أحق صورة

ابن صلاح

أبو الفرج
 ذهب إلى القول

ان بعد السماع ثم تحتمل
 وينبغي للشيخ ان يجيز مع
 قال ابن عتار ولا يفتي عن
 وسئل ابن حنبل ان يحرقنا
 لكتابنا في الفصل منع
 الا بانه يروي تلك الشاردة
 وخلف ابن سينا قد قال بنا
 من قول سفيان وسفيان
 كذا كذا ابن كذا يرافني
 روي عن الاعرج كذا نفعه
 البعض لا يستعمل فيسئل
 وذلك اننا نل وقولهم
 عن ابي ابي اسحق سئل
 فان حدث من ولا يفتي
 صحيح وعن شعبة لا نروي لنا
 ولا يفتي سماعا ان يفتي
 كذا لا يفتي سماعا او رخصت
 الثالث الاجازة عه

ثم الاجازة في السماع عا
 وتوعدت لسمعوا نوا عا
 ارفعها

ارفعها بحيث لا منا وله
 وبعضهم حكى اتفاقهم على
 نفي الخلاف مطلقا وهو غلط
 وردة الشيخ بان لا يفتي
 مذاهبه المأخوذ من حسن منع
 وقال لا تشعبه ولو جاز اذ
 وعن ابن كذا مع الخرجي
 لكن على جواز ما استفتوا
 قالوا به كذا وجوب العمل
 والشافعي ان يفتي الجازلة
 جمهورهم رواية وكما لا
 والثالث التعميم في الجاز
 مطلقا في الحديث وان يفتي
 وجاز للموجود عند الظاهر
 وما يفتي مع وصف حصر
 فانه الى الجواز اشد
 في الخلاف فابن كذا يفتي
 والاربع الجدل عن اجيز له
 بعض سماعا كذا ان سمي
 به سواء تعلقا بفتح

تقييده الجاز والمجاز له
 جواز او ذهب الناجي الى
 قالوا للاختلاف في العمل قط
 قولان فيهما ثم بعض شافعي
 وصاحب الجاز له قد قطع
 لبطلت رخصة طلائع الشافعي
 ابطالها كذا المكي المستحضر
 علمهم والاكثر من طرا
 بها وقيل لا يحكم المرسل
 دون الجاز وهو ايضا قبله
 والخلف اقوى فيه مما قد خلا
 له وقد مال الى الجواز
 ثم ابوا العمل ايضا لعدة
 والشيخ لا يظن مال فاحد
 كالعلماء يومئذ بالفتور
 قلت عياض قاله لست احسب
 اجازة لكونه شخصيا
 او ما اجيز كما جرت اركله
 كتابا او شخصا وقد نسى
 مراده من ذلك فهو لا يفتي

جاز له

المستحضر

المستحضر

أَمَا السُّورَةُ مَعَ الْبَسَايَاتِ
 وَيَنْبَغِي الصَّحِيحَةُ أَنْ يَجْعَلَ
 وَالْخَامِسُ التَّفْطِيلُ فِي الْإِجَارَةِ
 أَوْ غَيْرَهُ مُعَيَّنًا وَلَا أَوْلَى
 مَعَ الْبَوَالِغِ الْأَمَامَةِ الْمُحْتَبَلِ
 الْجَمَلُ إِذْ يَشَأُ وَمَا وَالْطَّائِفِ
 قُلْتُ وَجَدْتُ ابْنَ أَبِي جَسْمَانَ
 وَلَمْ يَنْقُلْ هَذَا شَيْئًا وَيُقَرِّبُ
 أَمَا أَجَزْتُ لِفُلَانٍ إِنْ يَسْرِفُ
 وَالسَّادِسُ الْأَدْنُ لِمَعْدُومٍ
 أَوْلَادُهُ وَنَسْلُهُ وَعَقْبُهُ
 وَمَا أَوْلَى وَأَجَارَ الْأَوَّلُ
 بِالْوَقْفِ لَكِنْ أَمَا الطَّبِيبُ رَدُّ
 كَذَا الْبَوَالِغِ وَجَارَ مُطْلَقًا
 مِنْ ابْنِ عَمْرٍوسَ مَعَ الْعُسْرَى
 فِي الْوَقْفِ فِي صَفِيحَةٍ مِنْ نَبْعَا
 وَالسَّابِعُ الْأَدْنُ لِبَعْرِ الْأَمَلِ
 غَيْرَ مُجْتَمِعٍ وَدَا الْأَخْسَرُ
 وَلَمْ أَجِدْ فِي كَذَا فَرَقًا لَابِلِي
 وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَلِّ أَيْضًا نَقْلًا
 فَلَا يَصِحُّ الْحَقُّ بِالْأَعْيَانِ
 مِنْ غَيْرِ عَيْنٍ وَنَصَحَ لَكُمْ
 عَنْ بَيْنَا مَذِ الْأَذَى أَجَارَهُ
 الْكَرْجُ وَلَا أَجَارَ الْكَلَامِ
 مَعَ ابْنِ عَمْرٍوسَ وَقَالَ يَجْعَلِي
 بَطْلَانًا أَقْنَى بِذَلِكَ طَامِرُ
 أَجَارَ كَذَا الثَّانِيَةِ الْمُهْمَلِ
 وَعَوْدَةُ الْأَزْدِيِّ جَبْرًا كُنْتُ
 فَالْأَطْرَافُ الْأَفْوَى الْجَوَارِ قَاعُهُ
 كَقَوْلِهِ أَجَزْتُ لِفُلَانٍ مَعَ
 حَيْثُ أَوَّلًا وَخَصَّصَ الْمَعْدُومَةَ
 ابْنُ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ مُشْتَبَلٌ
 كَلِمَةً وَمَا وَالصَّحِيحَةُ الْمُخْتَصِمَةُ
 عِنْدَ الْمُخْطَبِ بِهِ قَدْ سَمِعْنَا
 وَقَدْ رَأَى الْحَكَمَ عَلَى اسْتِثْنَائِي
 أَبَا حَنِيفَةَ وَمَا الْحَكَمُ مَخَا
 الْأَخُو عَنْهُ كَأَفْرَأَ وَطَقِلَ
 رَأَى الْبَوَالِغِ وَالْجَمْعُ هُوَ
 مُخْصَرَةُ الْبُرْجِيِّ سَتَرًا فَعَلًا
 وَمِنْ الْمَقْدُومِ أَوْلَى فَعَلًا
 وَالْمُخْطَبِ

راجع
 إلى
 كتاب
 النسخ

وَالْمُخْطَبِ أَحَدٌ مِنْ فَعْلَةٍ
 مَعَ ابْنِ أَبِي فَاخَرٍ وَلَعَلَّ
 وَيَنْبَغِي الْمُنَا عَلَى مَا ذَكَرُوا
 وَالْخَامِسُ الْأَدْنُ بِمَا سَجَلَهُ
 وَلَيْسَ عَصْرِي عِيَاضَ بَدَلَهُ
 وَأَنْ يَمْلَأَ أَجَزُهُ مَا صَحَّ لَهُ
 الدَّارُ قَطْفِي وَسِوَاهُ وَحَذَفَ
 وَالسَّابِعُ الْأَدْنُ بِمَا أُجِيرَ
 وَرَدُّ وَالصَّحِيحَةُ الْأَعْتِمَادُ
 ابْنُ أَبِي عَمْرٍوسَ وَكَذَا ابْنُ عَفْصَةَ
 وَالْإِثْلَافُ بِمَا جَارَ وَقَدْ
 وَيَنْبَغِي تَأْمِيلُ الْإِجَارَةِ
 بِلَفْظٍ مَا صَحَّ لَدَيْهِ لَمْ يَخْطُ
 لَفْظُ الْإِجَارَةِ وَشَرْطُهَا هـ
 أَجَزْتُ ابْنَ قَارِسَ قَدْ تَعَلَّمَهُ
 وَأَمَا الْمَعْدُومُ قَدْ أَجَزْتُ لَهُ
 وَأَمَا اسْتَحْسِنُ الْإِجَارَةَ
 مِنْ عَمَلِهِ وَمَنْ أَجَارَهُ
 عَنْ مَالِكٍ شَرْطًا وَعَنْ أَبِي عَمْرٍوسَ
 أَذَا صَحَّحَ أَهْلًا لَا تُفْسَلُ
 وَاللَّفْظُ أَنْ يَجْعَلَ كَيْفَ أَحْسَنَ
 أَوْ دُونَ لَفْظٍ قَانُوا وَمَا دُونَ
 الرَّابِعُ الْمُسَاوَلَةُ
 ١٧

ثم قلنا ولأن أمانا تقسرت
 أعلا الإجازات وأعلاها إذا
 أن يحضر الكاتب بالكتاب له
 والشيوخ دعوا منكم فيمنظرة
 يقول بعد من حديثي فأرو
 بأنها تلووا السماع
 أساقف والوري مع السعان
 وابن المبارك وغيرهم رأوا
 إجماعهم بأنها صحيحة
 إنما إذا نزلوا واستردوا
 من نسخة قد وافقت مروية
 على الذي عين في الإجازة
 أمل الحديث آخر وقتهم
 أحضره الكاتب لكن اغتمد
 صحح ولا يطل شيئاً
 قال حديثي فهو فعل حسن
 عن وإن قلت من أن المناولة
 كيف يقول من روى بالمناولة والإجازة
 واختلفوا في من روى ما نزل
 في إطلاقه حدساً وأخيراً
 فالكاتبين منها باب جعلاً
 يسوع ومولايي من يري
 العرض

الممنون بالسماع الإجازة
 والمزبالي وأبو تقي
 في تقييد ما يبعد الواقع
 أن لي أطلق في إجازتي
 وأدأب الشيخ للحجاز
 ولتضمه أتي لمطوفهم
 وقد أتي غير الأوراعي
 ولما أن اختاره الخطابي
 وبعضهم يحار في الإجازة
 واختاره الحاكم فيما شأه
 واستحسنه البيهقي بضم
 وبعض من تأخر استعمل عن
 سماعه من ينجح فيه يثبتك
 وفي البخاري قال لي حفلة
 الخاسر المكتوبة
 بأذنه عنه لعاب وول
 أشبه ما نزل وأجروها
 قال به الوث مع منصور
 وعده بأوامن الإجازة
 وصاحب الحاروي به قد قطع

1

وَنَكْتُمُ أَنْ يَكُونَ الْمَرْبُ كَمَا نَحْنُ نَحْنُ
تَوَمُّنُ لِلشَّيْءِ لَكِنْ رَدُّ
فَاللَّيْسُ مَعَ مَضْرُوبِ الشَّيْءِ
وَصَحُّو التَّحْقِيقِ بِالْكَاتِبَةِ
وَمَوْلَى يَلِيْقُ يَالْتَرَا لَه

السابع اعلم ان
وَيَسِّرُ اَعْلَى الشَّيْءِ عَسَا
مَعْنَى الظُّلْمِ وَدَا الْخُتَارِ
إِلَى الْجَوَارِ وَأَنْ يَكُونَ بَصَرُهُ
بَلْ رَدُّ بَصَرُهُمْ يَأْنِ لَوْ مَعْنَى
وَرَدُّكَ سَتَرْتُمْ عَنْ يَحْمِلُ
لَكَ رَأْيُ أَصْحَابِ عَلَيْهِ الْخَلْ

السابع الوصية الكتاب
وَبَعْضُهُمْ أَكْبَرُ لِمَوْصِي لَهُ
بِرُؤْيِهِ أَوْ لِسُقْرَاءِ دَهْ
وَرَدُّكَ مَأْمُورٌ بِرَدِّ الْوَجَادَةِ

الثامن الوجادة
بِالْوَجَادَةِ وَتِلْكَ مَضْرُوبٌ
تَعَارُفُ الْمَعْنَى وَدَا أَنْ يَحْدُثَ
مَا كُنْ يَحْدُثُ بِهِ وَلَمْ يَحْدُثْ
إِنْ أَلْتَمَسَ بِالْخَطِّ قُلْ وَحَدَّثَ
وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ وَالْأَوَّلُ
فِيهِ يَحْدُثُ قَالُ وَمَا دَلَّسَهُ
تَلْخِصُ إِنْ أَوْصِيَتْ أَنْ تَنْسَخَ

حَدَّثَهُ

المراد من الشئ
المراد من الشئ
المراد من الشئ

حَدَّثَهُ بِهِ وَبَعْضُهُ دِي
وَقَبْلُ لَا أَكْمَلُ إِلَّا الْمَقْطَعُ
بَعْضُ الْحَقِيقَةِ وَهُوَ الْأَوَّلُ
وَأَنْ يَكُونَ يَحْدُثُ بِخَطِّهِ
بِالشَّيْءِ الْوَلَدُ قُلْ تَلْخِصُ
كُنَايَةُ الْحَدِيثِ

وَاخْتَلَفَ الْعُقَابُ وَالْإِشْرَافُ
عَلَى الْجَوَارِ يُعَدُّ بِالْحَرَمِ
وَيَبْقَى الْعِجَامُ مَا لَيْسَتْ بِهَا
وَقَبْلُ كَلِمَةٍ لِيُؤَيِّدَ
وَلَيْتَ فِي الْأَصْلِ وَفِي الْهَاتِي
وَيَكُونُ الْخَطُّ الْقَبِيضُ لِي لَا

وَسُورَةُ التَّقْلِيْقِ وَالشُّقُوكَا
وَيَنْقُطُ الْمَهْمَلُ لَا يَحْمِلُ اسْتِفْلَا
أَوْ تَوَقُّفُهُ فَلَا مَعْنَى أَقْوَالِ
وَبَعْضُهُمْ يَحْطُّونَ قُلْ الْمَهْمَلُ
وَأَنْ يَكُونَ يَحْدُثُ رَأْيُ مَسْمُومٍ
وَيَكُونُ الْبَازَةُ فَضْلًا وَأَرَضَى
وَلَوْ يَحْطُّونَ فَضْلًا مَضَافٍ أَسْمَاءُ
وَالشُّبُهَاتُ لِلَّهِ وَالتَّسْلِيمُ

مَعْنَى أَخْبَرْنَا وَرَدَّا
لَمْ يَكُنْ وَبِالْوَجُوبِ جَزْمًا
وَلَا يَنْزِلُ فِي الْجَوَارِ يُسَبِّحُوا
فَالْوَجُوبُ مَا لَيْسَ لَهُ الْخُفْلُ
وَالْجَزْمُ يَزِيدُ فِي حُكْمِهِ لِلْعُقَابِ
وَصَبْطُهُ

وَكُنَايَةُ الْحَدِيثِ وَالْإِشْرَافُ
لِقَوْلِهِمْ كُنُوا وَكُنَايَةُ الشَّيْءِ
وَسُكُلٌ مَا يَشْكُلُ لِمَا يَحْدُثُ
وَالْوَجُوبُ الْمَقْطَعُ الْأَسْمَاءُ
وَلَيْتَ فِي الْأَصْلِ وَفِي الْهَاتِي
لِضَيْقِ رِقِّ الْأَوْحَالِ فَلَا

شَرَّ الْفَرَادَةِ أَوْ مَا يَحْدُثُ
أَوْ كُنْتُ ذَاكَ الْحَرْفِ تَحْتَ الْفَرَادَةِ
وَالْبَعْضُ نَحْوُ الشَّيْءِ مَضَافًا
وَبَعْضُهُمْ يَحْطُّونَ قُلْ يَحْمِلُ
مَرَادَةً وَاحْتِجَالًا بِرُؤْيَا
إِعْثَالًا الْخَطِّ حَتَّى يَحْدُثَ
مِنْهُ لَيْسَ يَحْدُثُ بِنَافٍ مَا تَلَا
مَعَ الْفَرَادَةِ لِلَّهِ يَحْطُّونَ

المراد من الشئ
المراد من الشئ

المراد من الشئ

وإن كان سقط الأصل وقد خولن في سقط الصلاة أحمد
وعنه شيخنا بالمرأة وأما مع نكته كما رووا حكاية
والعشوي وابن المديني يمتصان لها إلا عجل وعاد عوصا
واختصم الزملاء وحذف منها صلاة وسلا كما نكفي

المقابلة

ثم عليه الموضع بالأصل ولو إجازة أو أصل أو
فرض مقابل وغير العرض مع استأذنه بنفسه أو يستغ
وتقبل مع نفسه واستغطا بعضهم مدا ونه علقا
ولينظر السامع حين يطلب في شعبة وقال يحيى بن
وحوار الاستاذ أن يروي غير مقابل والمخطيب إن
يقن والسبع من أصل والبرد صحة نقل ناسخ فالشيخ قد
سقطه ثم اعتبر ما ذكر في أصل الأصل لا نكته مؤرا

تخريج الساقط

ولكن الساقط وهو المفق حاشية إلى الميراث
ما لم يكن آخر سقط ولكن لقوى والشكور في الحسن
وتخرج السقط من تحت سقط شططه وبقيل من خط
وبعد الكتب أو زديما أو كروا كلمة تسقط معاه
ففيه ليس ولا غير الأصل خرج بوسط كلمة المحل
ولغايز لا يخرج صلب أو صمغاً نحو ليس وأبي
التصحيح والتعريض وهو التصحيح

ولكنوا

ولكنوا صرح على الموضع
وتمتوا فغيبوا صناديد
وصيروا في السقط والإرسال
لكنوا صناديد أعند علقا
تختصم التصحيح بغيره

الكسوط والمحو والقترب

وما يورد في الكتاب بعد كسوط وحوا وبغيره أجود
وصلة بالمحذوف خطأ أولا أو نصف داره ولا يصح
سقطا إذا ما كثر سقوطه أولا وإن خرف أن نكته
فالقول الأول سقوطه ثم ما أخر سقطه ثم ما سقطه
أو استجده قولان مما يصف أو يوصف أو حوما قال

العمل في اختلاف الروايات

وليس أو لا على رواية كفاية وتخير العباية
بغير ما يثبت أو شتميا أو رمزاً أو يكتم بالاعتدال
محمومة وخيت زاد الأصل حومة بمحمومة ويحسوا

الإشارة إلى الميراث

واختصروا في شتم حد شتا على ساقنا وقيل د شتا
واختصروا المحذوف على ساقنا أو رنا واليه بقي أسنا
فقال وقال الشيخ حد شتم حد

خطا ولا بد من اللطيف كذا
 ولكنوا عند الشك من سند
 رأى المأوى بأن لا يفترا
 بعض أولى العرب بأن يقول
 بل حاشي ويل وقال قل كذب
 كتابه التسميع ٨
 ولكن اسم الشيخ بعد التسمية
 مؤرخا وأجيبها بالطرفة
 يحكم مؤلفي يحفظ عرف
 إن حضر الفكر والأسماء
 وليعبر التسمي به أن يستعجز
 فقد رأى بعضنا واستعجل
 إذ خطه على الرقي به ذلك
 وليجد العار تطويلا وأن
 صفته رواية الحديث وأداني ٧
 وليروى من كتابه وإن عري
 عن مالك والصبيد لا يروى
 رأى سماعة ولم يذكره
 في التوقيف والشافعي
 وأما يونس وعليك سلامته
 جازت لدى جمهورهم روايته
 كذلك

الكتاب

لذلك الصبر والاشم
 ما سبعا والمكلف في الصبر
 الرواية من الأصل ٩
 ولا يجوز بالشاهيل
 ثم به اسم شيخه أو أحد
 أبوب والبرهان قد أجازه
 حاشي تحالف حفظه كتابه
 الحفظ مع تيقن والأحسن
 الرواية بالمعنى ٣
 وليروى بالألفاظ لا المعنى
 أجاز بالمعنى وقيل لا الخبر
 وليقل الراوي معنا أو كما
 الاقتصار على بعض الحديث
 وحذف بعض المتن فاسم الراوي
 وأما المعنى إن يكون ما اختص
 وما الذي يهمه أن يفعل
 أما إذا قطع في الأثر
 التسميع بقراءة الحان والمصنف
 وليجد الحان والمصنف
 فبذلك في قوله من كذب
 على حد يشه بان يحذف
 الحق الحق على من طلب

الكتاب

والأخرون أنما هم لا السبب
 أصلح المذهب والخطية
 فإن في الأصل خطأ
 ومنه المذهب في الأصل
 في المذهب لا يخلط المعنى
 ويذكر المذهب كأنه كذا
 والبدل بالصلابة أو في السند
 وليكن في الأصل على التكرار
 والسند يروي أن في توفيق
 وصححه السند والما ذكر
 وعنه من بعض مني وسند
 وحسنه البيان كالمستعمل
 اختلاف الفاظ الشيوع
 وجب في أكثر من شيء
 بلغة واحد وفي الكلام
 بياض مع قوله أو مع
 أقترنا في الخط أو في السند
 بأصله من شيوعه قبل
 الزيادة في سبب الشيوع
 والشبه أن يابن يعقوب سبب
 لا يصلح حقاً وما أوجبني
 من بوقه فلا يتركه وأجندب
 أوجبني بأن وأسبق المعنى
 أما

أما السبب أم السبب
 الرواية من الشيخ
 والتبع التي باستاد كذا
 والاعتماد بقوله وكذا
 يجوز أن يترك بعضاً للسند
 ومن يعيد سند الكتاب مع
 تقديم المتن على السند
 وسبق من يوقع سند
 وأول سند في نسخة
 في الأصل من تقدمت على
 إذا قال الشيخ مثله أو نحوه
 وقوله مع حرف من مثله
 فالأظهر المنع من أن يكمل
 إن عرق الأول بالتمسك
 والمنع في نحو كذا في حكمي
 وأخيراً أن يقول مثل من
 وقوله إذ بعض من لم يسبق
 وقيل إن يعرف كذا ما أخبر
 وقال إن يجوز في الإجازة
 إبداء الشيء بالربط وعلمته
 في أول الجزء فقط فذهب
 ما بعده والفضل أو لا أو أم
 الرواية من الشيخ التي باستاد بها واحد
 عديده بذكر مني أخو ط
 ما بعده مع وبه ولا كذا
 لاخذ كذا أو الإضمار أسد
 أخوه احتياطاً وخلفاً رفع
 لا يجمع الوصل لأن يستدرك
 وقال خلف النفا معاً في نسخة
 بعض فنيه والخلاف نقلاً
 أو نحوه
 يسند الثاني وقيل كل
 والضمير والتميز للتلقيظ
 ودأب في النقل معاً بـ
 قبل وسنته كذا أو يسبقني
 وذكر الحديث فالمنع أحق
 يروي الجوار لبيان المعتمد
 لا طوى واعتقد والإقرار
 ٣

على نوح ع
ج

وإن رسولك أسد
وقد رجا جواراه ابن حنبل
الشماع على نوح من الوهي أو عن رجلين
ثم على السامع بالمدكرة
والثاني عن شخصين وأخر
رسيد عنه كى كى لو ف
فإن كان من راء وتطعمه
مع البكار تحديق الإبل
وحذف واحد من الاستناد
أدات الحديث ٢٩

وصححه النسخة في الحديث
ثم نوصفا وأغسل وأشعل
صوتك على الحديث وحلر باد
أخلص الشبه طالب نعم
أو في الطريق ثم حيث أحسن
بأنه يحسن الخمسة
وردد الشيخ بقدر البارع
ويكفي الاستناد إذ عني
فإن كى كى عني كى كى
والبغوي وأجبه وفيه

الحديث يدل

ويبلغ

ابن حنبل
في كتابه
صحيحه

ويبلغ استناد الأعمى
وحنان راوفيه دل هو حن
وليفهم كره الأخذ عنه
ولا تفتخر لأحد وأقبل
وأخذ وصل مع سلام وما
وأخذ من الأهل علسا فأن
تلك نوح فأخذ مستمليا
بما أوفى ما كاسمعه
واستحسنوا الكذب بقرائني
والحمد فالعلاء ثم أقبل
له وصلى رضى رافعا
وذكر معروف في بعض من لعب
لا مع نوح ما لم يكن
وارو الاملا عن شيوخ قديم
سافير من قاذية ولا شرد
على الاستناد قصير من
واستحسن الانشاؤ في الأو
وكان يخرج المرواة متفقين
وليس بالاملاء حين يكمل
أدات طالب الحديث

وخلص التية في طلبك

وغيره

وإن من سيد بحر قد عرف
ونوك ريش عطش الا حق
سلك وفيه أولى مشه
عليهم ولحديث رسل
في بد مجلس وخميه معا
أزج الاستماع والأخذ من
عصلا البقة مستورا
مسلما أو من ما سمعه
وتعدده استقصت ثم تسجل
بقرائني ذكرت وأنزل
وأن من رحم الشيخ ودعا
أخذ راو وصف قصار
يكراهه كائن عليه نقص
أعلام وأسفه وأفهم
عن كل شيء فوالله وأعمد
وأجيب الشك خوف الدين
بداه كيان مع التوا در
محاسن الإله فهو حسن
غني عن العرض لو يجمل
أدات طالب الحديث

وغيره بعد إلى مصر كذا

أما الشيوخ

أَوْ سَنَدَ الْفَرْقَةِ بِحَبَابِ
 يَعْقُوبَ أَعْلَى رُتْبَةٍ وَمَا كُنْ
 دُوا أَحَدًا أَوْ طَوْفًا وَقَدْ رَأَوْا
 كَذَلِكَ الْإِخْرَاجَ بِأَحْسَنِ بَرٍ

طَرِيقَتَانِ جَمْعَهُ أَبَوَا بَا
 وَجَمْعُهُ مَحَلًّا كَمَا قُضِيَ
 وَجَمْعُ أَبَوَاكُمَا وَشَيْبَتُهُمَا أَوْ
 كَرَامَةُ الْجَمْعِ لِيُذِي تَقْصِيرٍ

الغالب والفتاك

فَصَلَ بَعْضُ الرُّسُولِ وَمُورِدُ
 قُرْبَى الرُّسُولِ وَكَمُ الْأَفْضَلِ
 إِلَى إِمَامٍ وَعَلَوْ يَنْسَبُ
 بِزَلٍّ مَشْنُوعٍ مِنْ طَرَفَيْهَا أَحَدُهُ
 مَعَ عُلُوٍّ فَهُوَ الْمَوَاقِفَةُ
 وَلَنْ يَكُونَ سِوَاهُ عَدَا فُجُورٍ
 الْأَصْلُ بِالْوَجْدِ فَالضَّاحِيَةُ
 أَمَّا الْعُلُوُّ مَعَ التَّقَاتِ
 أَوِ الْإِلَاقَةِ تَصْنُفُ سِيَرَتَيْنِ
 وَضَمُّهُ الرُّسُولُ كَالْأَنْوَاعِ
 وَالضَّعْفُ الْعُلُوُّ عِنْدَ النَّظَرِ

وَكَلِبُ الْعُلُوسَةِ وَقَدْ
 وَقَسْمُهُ حَمْسَةٌ فَلَا أَوْلَى
 إِذْ صَحَّ الْأَشَادُ وَقَسْمُ الشَّرِبِ
 بِنِسْبَةِ الْمَلِكِ الشَّيْخَةِ إِذْ
 فَلَنْ يَكُونَ مِنْ شَيْخِهِ فَعَوَاقِفُهُ
 أَوْ يَنْسَبُ بِخَلْفِهِ كَذَلِكَ الْقَبُولُ
 فَهُوَ الْمَسَاوَاةُ وَخَيْدُ الرَّحْمَةِ
 ثُمَّ عُلُوٌّ قِيمُ الْوَسَاةِ
 لِأَحْوَقِ لِلْعَيْنِ
 ثُمَّ عُلُوٌّ قِيمُ الشَّمَاعِ
 وَخَيْدُ دَمٍ فَهُوَ سَامُ تَجْدِيرٍ

الغريب والعزير والمشتور

وَمَا بِهِ مَطْلَقًا الرَّوْىُ أَنْفَرْدُ
 بِالْإِنْفَرَادِ عَنِ إِمَامٍ جَمْعُهُ
 مِنْ وَاحِدٍ وَشَيْبَتُهُ الْعَزِيرُ أَوْ

الغريب والعزير والمشتور
 فَهُوَ الْغَرِيبُ وَالْمَشْتَرُوعُ تَحْدُ
 حُرْدُهُ فَذَلِكَ عَلَيْهِ بِشَيْبَتِهِ
 تَوْفَقُ تَشْتَرُوعُ وَكُلُّ قَدْ رَأَوْا

لَيْعِيهِ وَلَا نَسَبًا مِنْ حَبْلًا
 وَالشَّيْخُ عَجَلُهُ وَلَا تَعَاظِلُ
 وَلَا تَكُنْ يَتَعَدُّكَ التَّكْثِيرُ
 كَلِمَةُ السَّمَاعِ هُوَ لَوْ مِثْلُ
 لَا كَثْرَةُ الشَّيْخِ صِيغَةً عَاطِلًا
 ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَتَقْبِضُ
 سَمَاعَهُ لَا تَنْفِيهِ تَسْتَدْرِمُ
 لِمَا فِي أَحَادٍ فِي الْخَبَابِ
 كَانَتْ لِحَاظًا لَمْ تَعْبُدْ
 أَوْ مَعْرِفَتِي أَوْ بَصَادِيرُهَا
 وَكَثْرَةُ رُتْبَةٍ فِي قِيَمٍ تَعْمَا
 كَأَنَّ الصَّلَاحَ أَوْ كَذَا الْمُخْتَفِرِ
 وَبِشَيْءٍ صِيغَةً وَمَتَامُ ثَمَنٍ
 أَحَدُ وَالْمَوَاطِنُ الْمَهْمُودُ

وَمَا بِهِ مَسَدَ الرُّحْلِ
 وَأَحْلُ عَلَى شَمْعٍ فِي النَّصَائِلِ
 عَلَيْهِ لَطْفٌ لَا يَحِثُّ يَتَعَدُّ
 أَوْ لِحَاظًا مِنْ كَلْبٍ وَخَيْبِ
 مَا تَسْتَعِينُهُ عَالِيًا وَلَا رَا
 وَمِنْ قَبْلِ أَدَا لَتَبْتَ تَمَشُّ
 فَلَيْسَ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ مَتَمَّ
 وَإِنْ يَضُوحًا عَنْ سَيِّغَتِهِ
 أَوْ قَصْرُ سَمْعَانِ دَاخِلُ فَتَقْدُ
 وَعَلَوْ إِلَى الْأَصْلِ أَمَا خَطَا
 وَلَا تَكُنْ تَقْصُرُ أَنْ تَشْتَعَا
 وَأَنْفَرَا كَمَا فِي عُلُومِ الْأَشْرِ
 وَلَا يَصْحَفُ عَنْ أَبَوَانِ الشَّمْسِ
 عَا أَفْتَقَفْتَهُ حَاجَةً مِنْ سَنَدٍ

وَعَلَى وَخَبْرًا أَحَدُهُ
 مِنْ خَيْرِ مَا الْكَلْبُ لِحَاظُهُ
 وَكَلِبُ الْمَوَاطِنِ الْمَشْتَرُوعِ
 وَخَيْبَةُ الشَّمْسِ تَمَّ ذَا كَلْبٍ
 إِذَا تَأَمَّلْتَ إِلَى كَالَيْفِ

فَتَقْبِضُ
 سَمَاعَهُ
 وَكَلِبُ

في نسخة

منه الصحيح والضعيف قد
 كذلك المشهور ايضا استحو
 على الحديث والمقصود
 من قوله بعد الولوج شمسوا
 في طبعه كمن من كذب
 ياد من رواه للغيره
 الشيخ عن بعضه قلديكي
 عشرة ريع البديل سببا
 عنيت الفاظ الحديث
 والنصر او مقرر خلف اول
 ثم في اواخر الحديث واقفي
 فاعز به ولا تحض بالحق
 وخير ما سترته بالوارد
 هكذا عند الترمذي والحاكم
 المسلسل
 مسلسل الحديث ما تواردا
 حاله او وضعا وضد
 ونسبه الى مكان مثل
 ومنه وانقطع السلسل
 التاسع والمنسوخ
 والنسخ

في نسخة

كله
بول

وقف سلك ومقرر وروا الاكراه

والنسخ رفع الشك السابق
 ان يقتضى به وكان الشايع
 او صاحب او عرف التاريخ او
 دالة الإجماع لا النسخ به
 كالقول في رابعة ليس به

التصحيح

والعسكري والدارقطني
 في المتن الموقوف متاخير
 صنف فيه الطبري قال
 واطلقوا التصحيح فيما ظهر
 وواصل بواحد ولا حديث
 وصنفه الموقوف عامه
 وبعضهم من سلكوا فيه

مختلف الحديث

والمختار تافاه من آخر
 كمن لا يورد مع كذا
 أو لا يان نسخ بدافا عمل فيه
 حتى لا يرسله والبريد في متصل الأشهاد
 وعدم السماع والمقبول
 لكن زيادة اسم راوي السند
 ان كان حذفه يعين فيه ور

في نسخة

كذا

في نسخة

وَقَوْلُهُمْ عَدَّ سَعِيدٌ فَقَطَّطَ
لَكُمُ الْاَفْضَلَ عِنْدَ أَحْمَدَ
وَقَطَّطَ الْحَسَنُ الْمِلَّ الْقَوِيَّ
وَفِي سَيِّدِ الْقَائِمِينَ الْأَنْدَلِي
وَفِي الْكِبَارِ الْعَقَبَاتِ السَّعِيدَةِ
عَلَيْهَا عَيْنُ اللَّهِ
أَمَّا أَبُو اسْكَمَةَ أَوْ سَالِمٌ
وَالْمُرُوفِيُّ جَابِلِيَّةً قَسَمَ
وَقَدْ بَعِدَ فِي الطَّبَقِ الْقَائِمِ
الْمُحَلِّ عَنْهُ سَائِي السَّرَادِ
وَقَدْ بَعِدَ تَابِعًا صَاحِبُ

رَوَايَةُ الْأَكْبَارِ عَنِ الْأَصَاغِرِ ٢
وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ عَنِ الْقَوِيَّ طَبَقَهُ وَسَيِّدًا أَوْ فِي الْقَدْرِ
أَوْ فِي جَاوِيَّةٍ أَحَدَ الصَّغِيرِ عَنِ تَابِعٍ كَعْدَةٍ عَنْ كَعْبٍ

رَوَايَةُ الْأَقْدَانِ ٢
وَالْقُرَنَامِيُّ أَسْمُوهُ فِي السَّيِّدِ وَالسَّعِيدِ عَالِيًا وَتَسْمِيَةً عَدَدُ
مَنْ جَاءُوا مَوْلَاهُ أَحَدٌ عَنْ أَخِي وَعِيْرُهُ الْفِرَادُ فَتَدَّ
الْإِخْوَةَ وَالْأَخْوَانِ ٨

وَأَفْرَدُوا الْإِخْوَةَ بِالتَّصْنِيفِ قَدْ رَوَى الْأَلِيَّةُ أَبُو أَحْنَفِيفٍ
أَرْبَعَةً

مُتَّفَقٌ عَلَى
تَسْمِيَةِ السَّعِيدِ

عَنْ
عَلِيٍّ

أَرْبَعًا أَوْ يَوْمَ السَّمَانِ
وَسَيِّدُهُ خَوْصِي سِيرِيْنِ
وَسَبْعَةٌ يَوْمَ مَقْرِنٍ وَهَمْدٌ
وَالْأَخْوَانُ بِمَكَّةَ كَعْبِيَّةٍ
رَوَايَةُ الْأَبَاغِينَ الْأَنْثَوُ عَكْسُهُ ١١

وَصَنَّفُوا فِيهَا مِنْ أَيْدِي أَحَدٍ
وَأَلْفَ عَنْ بَنِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْقِيَمِ
أَمَّا أَبُو الْوَلَدِ عَنْ أَحْمَدَ
فَرَأَى لَابِنَ أَرَى عَيْنِي قِيَمَ
وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ الْوَلَدِي
وَبَنِي أُمِّهِمْ إِذَا مَا أَنْصَحَ
تَسْمِيَةً عَنْ أَبِي قَطَّطٍ خَوْصِي
وَأَسْمَاءُ عَلَى التَّسْمِيَةِ فَاغْلَمَ
وَالْقَائِمِينَ يَزِيدُ فِي كَعْبِهِ
وَالْأَكْبَارُ أَخْبَرُوا بِغَيْرِ وَحَلَا
وَسَلَّسَ الْأَبَا الْقِيَمِ كَعْدَ

السَّابِقِ وَالْأَحْيَاقِ ٣
وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَالْأَحْيَاقِ
مَوْلَا لُؤْمِيٍّ وَدُرِيَّةَ الْأَرْكَ
وَحَمْسَةٌ أَجْلِيَّةٌ سَفِيَانُ
وَأَخْبَرُوا أَنَّ لَكُهُ يَزِيدُ
مَهْجُورُونَ لَكَيْسَ فِيهِمْ عَدْلُهُ
أَخِي وَتَسْمَعُونَ مَهْجُورُهُ

فِي
تَسْمِيَةِ الْأَكْبَارِ

سبع ثلاثون وقرن واني
 من ابي وعنه الا واحد
 ومنه صنف في الوحداني
 كالحارث بن سهر او كوايب
 وعلم الحارث حيث زعمه
 في النسخة اخرج المسيب
 من ذكر يعقوب متعددة
 واعز بان لعرف ما يكتسب
 من تحت راوي يعقوب نحو ما
 محمد بن السائب العلامة
 وياحي الضراري اشفاق ذكر
 افراد العلم
 ولعن بالافراد سماء اوليا
 او منديل عيزو وسر اسوا
 الاشياء والكتب
 واعز بالاسماء والكتب وقد سمع
 من ائمة كنيته افرادا
 نحو ابو بكر بن خرم فذكرني
 والقاري بن علي ولا سيما ذكرني

خلف
 ابن خنيس

ثم لي بالالفاب والتعدد
 نحو ابني الشيخ ابي محمد
 وابن خرم ابني الوليد
 ثم ذوا الحنف كذا وعلم
 وعلمه وذوا الشهاب بن
 الفباب
 واعز بالالفاب فرما جعل
 نحو الضعيف ابي حمزة ومن
 نحو رابطة الملقب
 كقندر محمد بن جعفر
 المؤلف والمختلف
 واعز بما صورته مؤلف
 نحو سلام كلمة تنقل
 انما على توجع الحسد
 وان لي الحقيق وان سقم
 وان محمد بن تميم الحنف
 قلت والحارث بن حنف
 غير لي ابن عمارة السد
 وفي قولني احمد حنك

في الحارث

في يومه
يومه

في الشام عيسى بنون وسبا
في بصرى ومالك من الكتي
في السمر والبغية ومالك
والعاصمي ابن عيسى علفه
وروح مسروق بن مسروق
ابن يزيد وابن عبد الملك
ووصفوا الخصال في الرواق
ووصفوا احاطا واحاطا
والسليمان في الانصار
ومن مال الملك ولهم
ولهم سببا في ابوا الحكم
وان سببا في ابوا الحكم
وفي خلف وبيشير الحكم
يسير ابن عمرو او اسير
جد علي بن ماسم سرور
ولهم محمد ابن عمر عره
دواشيه بن عمر والعاليه
ابن قدامه كذا كذا والسد
ابن العلاء وابن سفيان
محمد بن حازم كذا كذا
في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

كذا كذا كذا كذا
حسبنا الحجة اباساسان
لذلك حبان ابن مسعود
ابن عتيبة مع ابن نوس
حسبنا الحجة في ابن عبد الرحمن
لان الزبير بن العوام
واضح حكمنا في ابن عبد الله
رشد ابن الصلت واضم
وان في شرح لعبد الله
عمرو مع القتيبة ابن سلمه
والدعائم كذا كذا
كلام عبيده مكر
وافع عبادة ابنا محمد
وعامر كذا ابن عبيده
عقيل القليل وان حاله
لهم كذا كذا كذا
بوا كذا كذا كذا
بالنور سببا وعبد الواحد
والقوزي محمد بن الصلت
في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

قد علمنا وان حيدر عده
وافع ابنا حصن في عثمان
ولده وان ملال والسرور
فمن ربي سعد اقبال بوسا
وان عدي وموكنية كان
ابا ربا دجلا في حبي
لذا اربوا ابن حليم وان
وفي ابن حبان سليم كبر
بواله الثمان وابن يوسف
وافع لعبد الحان ابن سلمه
وان محمد ولد كسفيان
لكن عبيده مصفر
وافع ابنا عبيد افرد
كل وعقب بالشكوى فبده
لذا ابو يحيى وثاق وافد
قال سوي شيان والرافع
وان مشام حكاهم النسيان
وما لك ابن الاوفى لصد يا برد
وفي الحزبي ضم جيم ساني

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

في يومه
يومه

الشيخ محمد بن مسلم

في اثنين عباس سعيد وبها
والنسب جده المسمى فيهم
وسعد الحارثي فمطرف في النسب
المتفق والمفروق

ولهم المفق والمفروق
لكن سمعنا أنه لو عد
واحد ابن جعفر وجده
ولهم الجوني ابو عمران
كذا محمد بن عبد الله
ثم ابو بكر بن عباس له
وصالح اربعة كملهم
وبينه ما في اسم فقط وليس
فان كان ابن حرب او عامر قد
عن الشوري او عنات
ومنه ما في نسب كالحسن
لتحقيق المشايخ

ولهم سمع من التوحيين
في الاسم لكن اباه اختلف
فيه الخطيب نحو موسى بن عبد
وان في وثمان الاسدي
الشعبة

فقط لا تفر
منه في المكنى والاب
والطريق في المكنى والاب
فان سمع منه في ذلك
معه

مط
بعضه

عط
او عباس بن
بل بغير
فقط وخطه
او عن
نطقا وخطه

كان يقرأ الاسم
او الكسنان نطقا
او خطا وخطه
نطقا او يفتق الاسم وخطه

و يفتق الاسم او الكسنان
نطقا

الشيخ محمد بن مسلم

نقد في

نقد في

نقد في

نقد في

نقد في

نقد في

المشبه المقلوب
ولم المشبه المقلوب
كان يزيد الاسود الرقابي
من نسب الى غير أبيه

ولهم المسمى فيهم
واحد ابن جعفر وجده
ولهم الجوني ابو عمران
كذا محمد بن عبد الله
ثم ابو بكر بن عباس له
وصالح اربعة كملهم
وبينه ما في اسم فقط وليس
فان كان ابن حرب او عامر قد
عن الشوري او عنات
ومنه ما في نسب كالحسن
لتحقيق المشايخ

ولهم المسمى فيهم
واحد ابن جعفر وجده
ولهم الجوني ابو عمران
كذا محمد بن عبد الله
ثم ابو بكر بن عباس له
وصالح اربعة كملهم
وبينه ما في اسم فقط وليس
فان كان ابن حرب او عامر قد
عن الشوري او عنات
ومنه ما في نسب كالحسن
لتحقيق المشايخ

ولهم المسمى فيهم
واحد ابن جعفر وجده
ولهم الجوني ابو عمران
كذا محمد بن عبد الله
ثم ابو بكر بن عباس له
وصالح اربعة كملهم
وبينه ما في اسم فقط وليس
فان كان ابن حرب او عامر قد
عن الشوري او عنات
ومنه ما في نسب كالحسن
لتحقيق المشايخ

ولهم المسمى فيهم
واحد ابن جعفر وجده
ولهم الجوني ابو عمران
كذا محمد بن عبد الله
ثم ابو بكر بن عباس له
وصالح اربعة كملهم
وبينه ما في اسم فقط وليس
فان كان ابن حرب او عامر قد
عن الشوري او عنات
ومنه ما في نسب كالحسن
لتحقيق المشايخ

ولهم المسمى فيهم
واحد ابن جعفر وجده
ولهم الجوني ابو عمران
كذا محمد بن عبد الله
ثم ابو بكر بن عباس له
وصالح اربعة كملهم
وبينه ما في اسم فقط وليس
فان كان ابن حرب او عامر قد
عن الشوري او عنات
ومنه ما في نسب كالحسن
لتحقيق المشايخ

نقد في

نقد في

نقد في

نقد في

نقد في

والتلات بعد عشر بن عمر
عنه عن ابي بكر بن علي
وطحة مع الزبير بن جراح
وعام خمسة وخمسين
سنة احدى بعد خمسين
فصا بن عوف والابن سفيان
وعاش حساك كذا احكامه
سنة في الاسلام ثم حضر
وفو قسان بلا سنة كذا
قلت خو طير بن عبد القوي
لمن ان مع حسن وان يوفى
وفي الصحاب سنة قد عمر
وتبع الشوري عام احدى
وبعد في سنة سبعين
وما بعد اربعين سنة
لا ربع ثم قضى ما مورثا
في البخاري ليلة القدر لذي
سنة سنة احدى في رجب
ثم خمس بعد سبعين
سنة تسع بعد مائة
ثم خمس وعشرين
وخمسة بعد الثلاثين
في الازهرين ذوا القعدة
سنة ست وثلاثين
سعد وقيل سبعين
عام اثنين وثلاثين
عام ثمان عشرة
عشرين بعد مائة
سنة اربع وخمسين
عاشوا ما لعنه بن عمرو
مع كرويع سبعين
كل الى وصيف حكم فاجل
كذلك في المعترضين
بن ابي سنان وقرو عدا
وقاة ماله وفي الخمسين
والشافي بعد قريش
احد في احدى واربعين
سنة وخمسين
من بعد قريش
داود بن الترمذي
اربع قريش
لدار قريش
خامس

عن ابي بكر بن علي

عن ابي بكر بن علي

عن ابي بكر بن علي

عن ابي بكر بن علي

عن ابي بكر بن علي

خامس من عام خمسة
وفي الثلاثين ابا العباس
من بعد خمسين
معرفة الثقات
واعلم الجرح والتعديل
بين الصيغ والسقيم
ومع ذلك فهو حق
لان يكون خصما الى احب
وزمار تكلم الجارح
فزعما كان الجرح مخرج
معرفة من اختلط الثقات
وفي الثقات من اخبر المختلط
عز عطا وبنو السائب
اشفاق ثم ان ابي عمرو
لدا حصن الشدي اللوني
كذلك ان تمام بصع اذ عني
وان يمينه مع السهوي
ان جده تبعه مع الطريف
طبقات الرواة
وللرواة طبقات تعرف
بالسن والاحد
مست

عن ابي بكر بن علي

عن ابي بكر بن علي

عن ابي بكر بن علي

عن ابي بكر بن علي

عن ابي بكر بن علي

عن ابي بكر بن علي

عن ابي بكر بن علي

١٩
٣
يُفْلِحُ نَهَا وَأَبْنَى سَعْدِ صَفَتْ فِيهَا وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضَعْفِ
الموالي من العلماء والرواة

٣
وَرَمَى إِلَى الْقَبِيلِ يَنْسَبُ مَوْلَى عَنَاقَةِ وَهَذَا الْأَغْلَبُ
أَوَّلُهَا الْخَلْفُ كَالْقَبِيلِ مَالِكِ أَوَّلُ الَّذِينَ كَانُوا جَعَلِي
وَرَمَى يَنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى خَوْسَعْنِدِ ابْنِ سَارِ أَضْلَى
أَوْطَانِ الرِّوَاةِ وَبَلَدَاتِهِمْ

٤
وَصَنَاعَةِ الْأَنْسَابِ فِي الْبِلَادِ نَسَبُ الْأَكْثَرِ لِلْأَوْطَانِ
وَأَنْ يَكُنْ فِي بِلَدٍ تَيْنِ سَكَنَ قَابِدُ أَيْلِ الْوَلِيِّ وَبِهِمْ حَسَنُ
وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بِلَدَةٍ يَنْسَبُ إِلَيْهَا وَالْيَسَاجِيَةِ
وَكَمَلَتْ بِطَبِيعَةِ الْمَيْمُونَةِ قَبَرَتْ مِنْ خِذَرٍ بِنَا مَصُونَةِ
قَرْيَتِنَا الْمَحْمُودِ وَالْمُسْتَكُونِ الْيَوْمَ مَتَانِ رَجَعَ الْأُمُورُ
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَاللَّامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَسَامِ
وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ كِتَابِنَا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ الْمُبَارَكِ حَادِي عَشْرِينَ شَعْبَانَ
مِنْ شَهْرِ رَسَنَةِ ٨٨٨ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ

